(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلّحة بالسودان ونُزوح اللاجئين على الاقتصاد المصري

د/ أبو بكر أحمد همام

دكتـــوراه فى الاقتـــصاد والمالـية العـامة

جامـعة أســوان

أكتوبر ٢٠٢٥

العدد ٥٦٠

السنة المائة وستة عشر

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

The Economic Effects of Armed Conficts in Sudan and the DisplacementT of Refugess on the Egyptian Economy

Dr. Abo Bakr AHmed Hammam

October 2025

No. 560

CXVI itéme Année

Le caire

الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلَّحة بالسودان ونزوح اللاجئين على الاقتصاد المصري

د/ أبو بكر أحمد همام

دكتـــوراه فى الاقتـــصاد والمالـية العـامة

جامـعة أســوان

ملخَّص البحـث:

يتناول البحث تحليلاً شاملاً لتأثير النزاعات المُسلَّحة بالسودان على الاقتصاد المصري والتبادل التجاري بين الدولتين وأيضًا التأثير الواضح على الناتج المحلي والموازنة العامة بمصر؛ بسبب نزوح اللاجئين السودانيين لمصر بأعداد كبيرة؛ ممَّا خلف ذلك من تأثير واضح على الاقتصاد المصري؛ لاعتماد كليهما على الآخر فى استيراد وتصدير المنتجات، بخلاف المشاريع بين الدولتين. ويُقدِّم البحث مجموعة من التوصيات العلمية لتوجيه السياسات الحكومية بمصر؛ لمساعدة السودان لإعادة أعمارها لعودة الروح بها واستعادة بنائها ممَّا يُسهم فى إعادة السودان إلى قوتها فى السابق، وتعزيز النمو الاقتصادي مرة أخرى لاستعادة كيان الدولة والمشاريع الاقتصادية بها وبين مصر؛ حتى تتمَّ عمليات التبادل التجاري مرة أخرى بين البلدين لإصلاح الخلل الاقتصادي الذي أصاب مصر جراء النزاعات المسلَّحة القائمة بالسودان، وإزالة التأثير السلبي على الاقتصاد المصري بسبب تلك النزاعات المسلَّحة بالسودان، وتعزيز التعاون المشترك بين البلدين حتى يُساعد ذلك على نجاح السودان لتخطّي أزمتها، وتكون حكومتها قادرة على إدارة عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار بالدولة وتعزيز قدرتها على عودة التبادل التجاري بينها وبين مصر.

The Economic Effects of Armed Conficts in Sudan and the DisplacementT of Refugess on the Egyptian Economy

Dr. Abo Bakr AHmed Hammam

Research Summary

The research provides a comprehensive analysis of the impact of armed conflicts in Sudan on the Egyptian economy and trade between the two countries. It also examines the clear impact on Egypt's GDP and general budget due to the large influx of Sudanese refugees to Egypt. This has had a significant impact on the Egyptian economy, given the two countries' dependence on each other for importing and exporting products, in addition to projects between the two countries. The research presents a set of scientific recommendations to guide Egyptian government policies to assist Sudan in its reconstruction, revitalizing it, and restoring its structure. This will contribute to restoring Sudan to its former strength and boosting economic growth. This will restore the state and economic projects within and between Egypt, allowing trade to resume between the two countries. This will address the economic imbalance in Egypt resulting from the ongoing armed conflicts in Sudan, eliminate the negative impact on the Egyptian economy resulting from the armed conflicts in Sudan, and enhance joint cooperation between the two countries.

مقـدِّمة البحـث:

لا شكَّ أنَّ الحروب والمنازعات الداخلية بالدول تُؤثِّر سلبًا على اقتصاديات الدول التي تتعامل اقتصاديًا مع الدولة المُتنازعة أو الدولة التي بها حروب أهلية أو نزاعات داخلية أو نزاعات مسلَّحة.

وإذا نظرنا إلى دولة السودان بما تُمثِّله لمصر حدوديًا كدولة مجاورة لمصر وأهميتها الاقتصادية، حيث اعتماد مصر على السودان فى اقتصادها القومي بنسبة كبيرة، وما تُخلِّفه تلك الحروب والنزاعات من أضرار جمَّة، سواء ماديًا ومعنويًا ونفسيًا واقتصاديًا؛ ممَّا يُؤدِّي إلى حدوث فجوة اقتصادية، فهي أضرار لا تُعدُّ ولا تُحصى لمصر؛ بسبب تلك النزاعات العسكرية بالدولة، وذلك يُؤدِّي بدوره إلى أضرار عديدة بالاقتصاد القومي، ومنها:

- انخفاض العمالة وضعف الاستثمار فى الدول التي تخضع للحروب والدول المجاورة.
- انخفاض فى الأرباح ومعدَّل الإنتاجية.
- انهيار البنية التحتية للدول التي خاضت الحروب والدول المعتمدة عليها اقتصاديًا، وأيضًا يُؤدِّي ذلك إلى ركود فى النشاط الاقتصادي وضعف الأمن؛ ممَّا يُؤدِّي إلى انخفاض رغبة المُستثمرين فى الاستثمار؛ بسبب الحروب والمنازعات، وعدم تمهيد طُرُق التجارة.

وسنقسم هذا البحث إلى: مبحث تمهيدي وفصلين، لكل فصل مبحثان، وسنسرد ما وصلنا إليه من نتائج وتوصيات.

مشكلـة البحـث:

تتمثَّل مشكلة الدراسة فى التأثير السلبي المتزايد بسبب النزاعات المسلَّحة فى دولة السودان، وذلك لما ترتَّب على تلك الحروب والنزاعات من أضرار جمَّة يُعاني منها الاقتصاد القومي مثل انحسار التبادل التجاري وانخفاض حجم التجارة بين مصر والدولة المتحاربة، وأيضًا ارتفاع السلع والمواد الغذائية للدولة، وانعدام

الاستيراد والتصدير، وأيضًا زيادة معدَّل الجريمة بالدولة المُستضيفة لبعض المواطنين اللاجئين إليها، وخسائر اقتصادية لا حصر لها.

تسـاؤلات البحـث:

١. ما هى الآثار المُترتبة على الاقتصاد المصري جرَّاء النزاعات المسلَّحة بدولة السودان؟

٢. ما هى الحلول المُقترحة لمواجهة الخسائر والآثار السلبية على الاقتصاد المصري؟

٣. ما هى جهود الدولة لمساعدة المتنازعين ومحاولة إيجاد ثغرة لتقليل حجم الخسائر الاقتصادية ونزع السلاح واستقرار أوطانهم؟

٤. ما هى جهود الدولة فى الإعمار بعد عودة اللاجئين ومساعدة الدولة المتنازعة فى تحجيم خسائرها؟

أهـداف البحـث:

- التعرف على الآثار الاقتصادية على الاقتصاد المصري جرَّاء الحروب والنزاعات فى الدول المجاورة.
- تحديد أهم الآثار الاقتصادية للحروب والنزاعات على الاقتصاد المصري من خلال تعرُّف المؤشرات الاقتصادية.
- التعرُّف على ما تُسبِّبه الحروب من زيادة مستويات الفقر فى الدول المتحاربة.
- التعرُّف على ما تُخلِّفه الحروب من انهيار للمنظومة الاقتصادية والجوانب الحيوية للدولة.
- تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي من شأنها المساهمة فى الحد من تلك الآثار المدمِّرة للاقتصاد.

أهمـية الدراسـة:

١. تحديد حجم الخسائر المالية الناجمة عن الحروب والنزاعات بين الدول المتحاربة.

٢. دراسة تأثير تلك الحروب على الاقتصاد وتقدير الخسائر الناجمة عن تدهور الاقتصاد.

٣. توفير بيانات علمية تُساعد صنَّاع القرار على وضع سياسات اقتصادية للحد ممَّا تُخلِّفه تلك الحروب من خسائر اقتصادية.

٤. تسليط الضوء على أهمية تدخُّل الدولة وسد تلك الفجوة الاقتصادية، ومحاولة إيجاد بعض الحلول لتحقيق الاستثمار.

٥. تقديم مقترحات مبنيَّة على أُسس علمية؛ لتقليل التكاليف الاقتصادية من جرَّاء تلك الحروب والنزاعات.

منهـج البحـث

يعتمد الباحث فى هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف وصف وتحليل الآثار الاقتصادية الناتجة عن النزاعات العسكرية بالسودان، ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري، وأيضًا معرفة إمكانية الإصلاح الاقتصادي وأثره على حل النزاعات العسكرية بالسودان؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتبادل التجاري، والنهوض بعجلة التنمية؛ من أجل تحقيق سلام اقتصادي عالمي.

خطـة البحـث

مبحث تمهيدي: مدخل لتعريف النزاعات المسلحة والحروب.

الفصل الأوَّل: الأثر الاقتصادي الناجم عن النزاعات المسلَّحة بالسودان.

المبحث الأوَّل: التكاليف الاقتصادية للنزاعات العسكرية بالسودان.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلَّحة بالسودان على مصر.

الفصل الثاني: آثار نزوح اللاجئين السودانيين لمصر على اقتصادها. وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: دور تدفُّق اللاجئين السودانيين لمصر على تزايد عجز الموازنة العامة.

المبحث الثاني: التكلفة الاقتصادية لعودة اللاجئين للسودان وإعادة الإعمار.

الخاتمة.

نتائج البحث.

توصيات البحث.

مبحث تمهيدي
مدخل لتعريف النزاعات المسلَّحة والحروب

مفهوم وأشكال الحروب والنزاعات المسلحة:

تعريف الحرب والنزاعات العسكرية فى اللغة: تعني النزاعات المسلَّحة فى اللغة أي: نزع نازعتُه منازعةً ونزاعًا أو جاذبية فى الخصومة، ومنه نزاعه؛ أي: خصومه، والتنازع: التخاصم فى النزاع. (١)

تعريف الحروب والنزاعات المسلَّحة: لم يُجمع الفقه على تعريف واحدٍ، لذا يُمكن أن نتفق على تعريفها بأنها: (صراع مسلَّح بين دولتين أو أكثر، ويُسمَّى نزاعًا دوليًا أو قوة عسكرية للدولة أو ميلشيات مسلَّحة، ويُسمَّى نزاعًا داخليًا، أو بين جماعتين فى ذات الإقليم، ويُسمَّى نزاعًا مدنيًا أو أهليًا).(٢)

ولهذه الظاهرة أكثر من تعريف، ومن أهم هذه التعريفات:

تعريف كنسي رايت Quincy writ**: "إن الحرب هي الأساس القانوني الذي يُتيح لجماعتين أو عدة جماعات متعادية أن تحلَّ النزاع فيما بينها بقواتها المسلَّحة"، وفي تعريف كلوز فتز** Clause vitz **: "إنَّ الحرب عمل من أعمال العنف، تهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ أداوتنا"، أمَّا مارتن** Marten **فقال: "الحرب هي حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات من الأفراد بناء على رغبتهم وإرادتهم".** (٣)

ومن وجهة نظري يُمكن تعريف الحروب والنزاعات المسلَّحة بأنها: " اللجوء إلى العنف بين فصيلين أو قوتين عسكريتين؛ للحصول على غرض معيَّن أو مكسب أو منفعة، ويُستخدم فيها السلاح والقوة والعنف المفرط".

---

(١) نديم مرعشلي، الصحاح فى اللغة والعلوم، المجلد الثاني، دار الحضارة العربية، بيروت.

(٢) بدرية العوضي (١٩٩٩)، القانون الدولي العام فى وقت السلم والحرب، دار الفكر بيروت.

(٣) د/ سيار الجميل، ٢ أكتوبر ديسمبر ٢٠٠٧، عالم الفكر، مجلة دورية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٣٦، أكتوبر ٢٠٠٧.

النزاعات المسلَّحة أو الحروب الأهلية:

عرَّفت المعاهدات الدولية -وفي مقدمتها اتفاقية جنيف والبروتوكولات الإضافية التابعة لها- النزاعات المسلَّحة والحروب الأهليه: "بأنها النزاعات المسلَّحة الدولية بين دولتين والنزاعات المسلَّحة غير الدولية أو الداخلية، ويُمكن أن يتطوَّر النزاع المسلَّح من داخلي إلى دولي والعكس".[١]

- وتُعرف النزاعات الدولية المسلَّحة: بأنها التي تحدث بين دولتين أو أكثر داخل أراضي دولة واحدة أو عدة أراضي للأطراف المشاركة فى النزاع، وتشمل حالات الاحتلال العسكري وحروب التحرير.

- النزاعات غير الدولية الداخلية: "وهي أشكال العنف التي تقع داخل دولة معيَّنة مثل قطع الطرق والعصيان المنظم قصير الأجل أو الأنشطة الإرهابية"، وتم تصنيفها إلى نزاعات مسلَّحة غير دولية، وهي أحد أشكال النزاع المسلَّح مع مراعاة المعايير التي يلزم تحديدها لتكون شكلًا من أشكال النزاعات. [٢]

الفـرع الثانـي
أنواع الحروب والنزاعات

تصنيف الحروب وفقآ للفاعلين الدوليين:

- الحروب الدولية: وتشمل أو تتضمَّن مجموعتين فرعيتين: الحروب بين الدول، أو بين الدول وكيان سياسي لا يُعدُّ عضوًا فى النظام الدولي.

الحروب وفقًا لأسبابها:

- الحروب لأسباب قومية: وتتضمَّن حروب الاستقلال والتحرير الوطني، وتقوم بها شعوب البلاد غير المستقلة التي تريد الاستقلال إمَّا للحصول على استقلالها وإمَّا للمحافظة عليها من أي عدوان أو هجوم. [٣]

---

(١) رغدة محمود البهي، الحرب من منظورات العلاقات الدولية، ٢٠١٤.

(٢) د. علي بن سالم العبادي، كلية البريمي الجامعية (النزاعات المسلَّحة وآثارها على أعمال التجارة والاستثمار للدول، ٢٠١٩.

(٣) بدرية العوضي (١٩٩٩)، القانون الدولي العام فى وقت السلم والحرب، دار الفكر، بيروت.

- حـروب لأهـداف اقتصـادية: وهي تُسمَّى حرب المزايا الإستراتيجية، وتقوم لهدف اقتصادي معيَّن مثل الثروات داخل الدول (النفط وغيرها).

الحروب لأهداف اجتماعية: وتشمل الحروب الأهلية التي تُقام لدعم أو ضعف نظام سياسي قائم، والحروب لإبقاء أو تغيير النظام الاجتماعي القائم.

حروب الدول: وهي الحروب التي تُدار بين الدول؛ لتحقيق أهداف اقتصادية وإستراتيجية، أو لحد إقليم تحت سلطة، أو الحروب لأهداف أيدلوجية.[١]

الحرب عملية مستمرة من العلاقات السياسية المختلفة، لكنها تقوم على وسائل مختلفة[٢]، والحرب تفـاعل بين اثنيـن أو أكثر بين القوى المتعارضـة والتي لديها صراع فى الرغبات[٣]، والحرب استمـرار للسياسة بوسائل أخرى.[٤]

- الحرب ذات طبيعة مختلطة وثنائية: فهي أداة تُستخدم لتدمير العدو بنزاع محدود منه، كما تعدَّدَت تعريفات الحروب بأنها صراع مسلَّح بين جماعات بشرية من أجل فرض إرادة أحد الأطراف على المُنافس بالقوة، وعرَّف الفرنسي ماليز بأنها مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقة بين المتحاربين وبين الأطراف المتحاربة، وعرفها أيضًا الدكتور عمر سعد الله بأنها: "مجموعة الاتفاقيات والقواعد الدولية التي تُنظم سير المعارك، وتحكم سلوك أطراف النزاع".[٥]

- الحروب لأهداف سياسية: هي التي تنتج من الصراع الذي ينشأ بين وحدات مختلفة سياسية مثل الحروب الأيدلوجية أو الحروب الوقائية. ونرى أمثلة على النزاعات العسكرية وما تُخلّفه من إهدار للاقتصاد والثروات مثل الحرب فى كوسوفو ١٩٩٠ وروندا ١٩٩٤، حيث شكلت نهاية الحربين انتهاكًا صريحًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وشكلت أيضًا خسائر اقتصادية جمَّة قد أبرزت أهمية التدخُّل الدولي لحماية المدنيين وممتلكاتهم، حيث واجهت الكثير من المشاكل فيما يخصُّ الأمن وسيطرة القانون والاستقطاب السياسي للبناء الاقتصادي والإصلاح وطرح معايير يسهل معها إعادة بناء الوضع الاقتصادي.[٦]

(١) منتصر سعيد حمودة، حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلَّحة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠٠٨.

(٢) كارل فون كلاوز فيتز، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الأمامي، فى المؤسسة العربية للنشر، بيروت ١٩٦٧.

(3)Jean Saimon Dictonnaire de droitin ternational Public Unversite franco phone bruylant bruxelles, 2001

(٤) Delbez Louis les Principes du droit international public troisieme edition ١٩٦٤ pso

(٥) عمر سعد الله، موسوعة القانون الدولي المعاصر، المجلد الثالث، دار هوم للطباعة بالجزائر ٢٠١٤.

(6)Besmik Pula, The UN Kosova Administering Democr tizaTion, Under Standing The War in Kosovo, Editor Central European university Landon2003ppI95/96.

الفصل الأوَّل
الأثر الاقتصادي الناجم عن النزاعات المسلَّحة بالسودان

المبحث الأوَّل
التكاليف الاقتصادية للنزاعات العسكرية بالسودان

لا شكَّ أنَّ الاقتصاد السوداني يتمتَّع بموارد طبيعية وبشرية، وتزداد وتتنوَّع مواردها على خلاف بعض البلدان الأخرى؛ ممَّا يجعل ذلك مطمعًا للأطماع الخارجية، فإذا نظرنا إلى اقتصاد السودان قبل الانفصال نجد أمامنا القطاع الزراعي بكلا نوعيه النباتي والحيواني، حيث تتراوح ما بين ٣٥٪، ٤٥٪ ، وهو القطاع الأول كما أنه النسبة الأكبر مساهمة فى الناتج المحلي الإجمالي.

وذلك القطاع يُعتبر فى الصدارة قبل اكتشاف البترول، حيث كانت الأرض الصَّالحة للزراعة تُقدَّر بحوالي ٢٠٥ ملايين فدان، بينما يُقدر حجم المراعي والغابات بحوالي ٤٠٠ مليون فدان، أمَّا حجم الثروة الحيوانية فتُعدُّ حوالي (١٦٠) مليون رأس حيواني.

وأيضًا يُشكل الاقتصاد السوداني الصناعي قطاعًا آخر من قطاعات الاقتصاد السوداني، وله مستوى من المساهمة فى هيكل الصادرات، فمنذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ وحتى النصف الأوَّل من تسعينات القرن الماضي لم يُساهم القطاع الصناعي فى الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة ٩٪ فى أحسن الأحوال، وهي نسبة ضئيلة جدًّا بالنسبة للقطاع الزراعي فضلًا عن هيكل الصادرات السودانية وتصدير البترول ومنتجات صناعية واستيراد سلعة السكر بنسبة ضئيلة.

- أمَّا القطاع الثالث من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير باعتبار الإمكانيات الكثيرة التي تزخر بها السودان فى مجالها فهو قطاع التعدين بواسطة شركة أرباب الفرنسية، ومن ثم نشط التعدين الأهلي فى مناطق مختلفة مثل كردفان ولايات نهر النيل، وأخذت صادرات الذهب فى التصاعد بشكل

ملموس، وساهم ذلك بعائداته فى زيادة العملة الصعبة فى بناء الاقتصاد من النقد الأصلي فى المرحلة المقبلة .

- القطاع الرابع من الاقتصاد السوداني : وهو قطاع الخدمات الأمنية والاتصالات والمصارف ، وهو قطاع النقل أي السكك الحديدية والنقل البري، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه حدث هناك تحسُّنٌ واضحٌ للأوضاع.

- أمَّا قطاع الاتصالات فهو الاستثمار الأكثر وضوحًا من حيث التطوُّر، وذلك بمساعدة الشركات الأجنبية أصبحت الاتصالات تُغطي أجزاء كبيرة بالسودان.

- أمَّا قطاع الاستثمار فقد أدى ذلك القطاع إلى التبادل التجاري والمالي بين الدول المجاورة مثل استثمارات مصر فى القطاع الحيواني. غير أن اقتصاد السودان قد تحسَّن تحسُّنًا ملحوظًا بفضل الإصلاحات التي جرت فى السياسات الاقتصادية منذ عام ١٩٩٦ فى إستراتيجية تطبيق الإصلاح الاقتصادي، وذلك بانخفاض معدَّل التضخُّم، حيث بلغ فى عام ٢٠٠٠م ٨٪ بعد أن كان ١٦٦٪ عام ١٩٩٦، وعاد نمو الناتج المحلي إلى الارتفاع فى المتوسط الذي بلغ حوالي ٦٪ خلال عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠، وظلَّ ذلك الاستقرار حتى عام ٢٠٠٨ على الرغم من حدوث أزمات سياسية.

غير أن ذلك الاستقرار أخذ فى التراجع منذ عام ٢٠٠٩ والاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع معاهدة السلام الشامل، حيث أدَّى ذلك إلى انخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية عام ٢٠٠٩؛ جراء تلك الأزمة وانعكاسه على الموازنة والناتج المحلي .[١]

موقف السودان الاقتصادي بعد انفصال الجنوب:

ترتَّب على انفصال السودان آثار اقتصادية تشكَّلت فيما يلي:

(١) إبراهيم آدم حبيب، مخطط إدارة السياسية النقدية والتمويلية السوداني المركزي.

الفرع الأوَّل

التداعيات الاقتصادية بعد الانفصال والنزاعات العسكرية التالية لذلك

بعد انتهاء النزاعات العسكرية والانفصال أصبحَت تُقدَّر مساحة جنوب السودان بما بين ٣٠ - ٣٣٪ من المساحة الكلية للسودان قبل الانفصال، كما أن عدد سكان جنوب السودان كانوا يُمثِّلون ٢٣٪ قبل الانفصال، حيث كان العدد ٤٤ مليونًا منهم حوالي ١٠,٥ مليون من أبناء الجنوب، وبذلك تكون السودان قد فقدت مساحات كبيرة من المساحات الزراعية والمراعي الطبيعية والغابات والثروة الحيوانية والنفط وغيرها، ممَّا أدَّى ذلك إلى آثار من أبرزها الأثر المالي، ولا سيما بسبب الانفصال، فقد فقدت ٧٥٪ من إيراداتها اليومية وذلك فى عام ٢٠١١م / ٢٠١٢م، وأدَّى ذلك إلى اضطرابات اقتصادية جمَّة بالسودان.

الاضطرابات الاقتصادية للنزاعات العسكرية:

لقد أدَّى -وفقًا لما سبق- انفصال السودان إلى صدمات اقتصادية هائلة، ومن بعدها النزاعات العسكرية وتفشِّي مرض كوفيد١٩ والنزاعات العسكرية القائمة إلى كارثة حقيقية بالسودان؛ ممَّا أدَّى ذلك إلى فقد السودان أكبر أهم مواردها، وهو إنتاج النفط.

وفما يلي رسم بياني يُوضِّح الخسائر الاقتصادية بسبب الانفصال. [1]

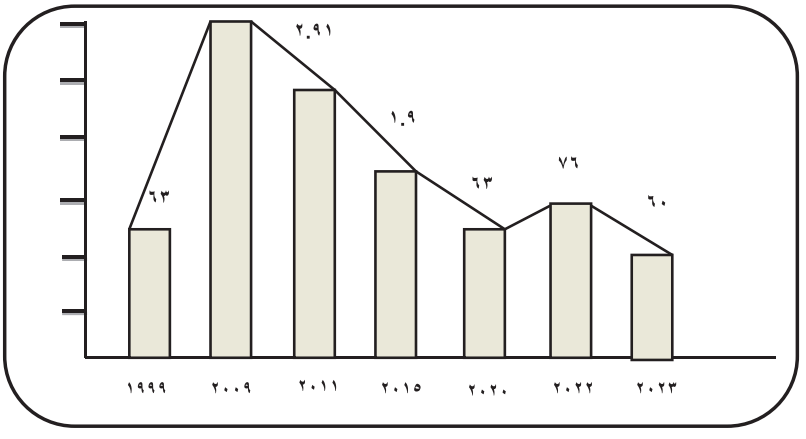

شكل رقم (١) إنتاج النفط فى السودان

أهم موارد السودان بعد الانفصال وتفشِّي مرض كورونا كوفيد ١٩ والصراعات والنزاعات الدائرة بالسودان الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان.

(١)د.م/ أحمد سلطان - متخصص فى شئون النفط والطاقة - الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان.

وإذا نظرنا إلى التأثير الاقتصادي الواضح على النفط فى السودان وهو أهم موارد السودان، وذلك بجانب الثروة الحيوانية والتعدين والزراعة وغيرها، نجد أن دولة السودان قد تراجع إنتاج النفط فيها؛ إذ أصبح إنتاج النفط فى عام ٢٠٢٠م أكثر من حوالي ١٣٪ ليصل بعد ذلك إلى حوالي ٦٤ ألف برميل يوميًا، وذلك بزيادة قدرها حوالي ١٠,١٪ على أساس سنوي فى ٢٠٢١م، وذلك مقارنة مع عام ٢٠١١م، حيث كان الإنتاج ٢٩٢ ألف برميل يوميًا.

كما يُوضِّح الشكل التالي مستويات الإنتاج ممَّا أدَّى ذلك إليه.

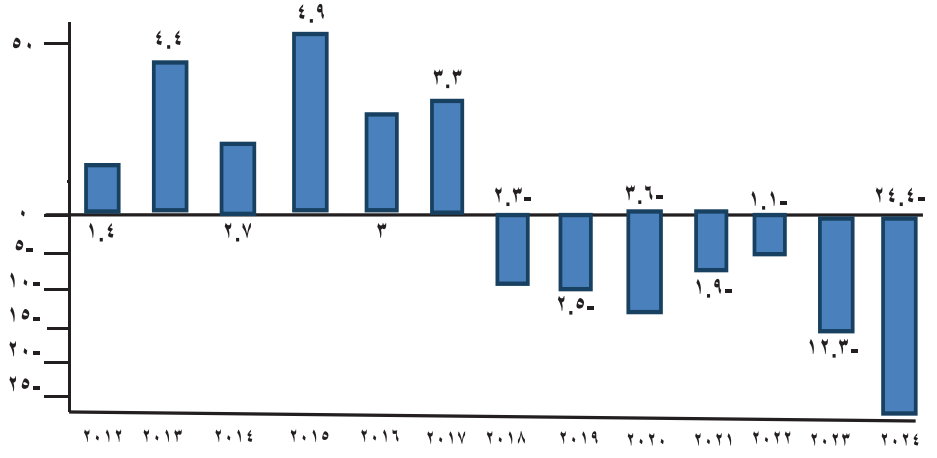

شكل [٢] يوضِّح معدَّل النمو السنوي للناتج المحلي - الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان.

- معدَّل التضخُّم : بسبب الحرب ارتفعت معدَّلات التضخُّم فى ٢٠٢٣م إلى ٨٣,٦٪، ومن ثم ارتفعت فى ٢٠٢٤م إلى ٢١٨,٨٪ فى شهر أغسطس مقارنة بـ ١٩٣,٣٪ فى شهر يوليو ٢٠٢٤ م، هو الأمر الذي يُوضِّح التأثير الكبير للحرب على الموازنة العامة وزيادة الأسعار. [١]

(١) أ/ عمارة جمال - أساسيات الموازنة العامة للدولة والمفاهيم والقواعد الحديثة - يوضح معدلات التضخم المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية

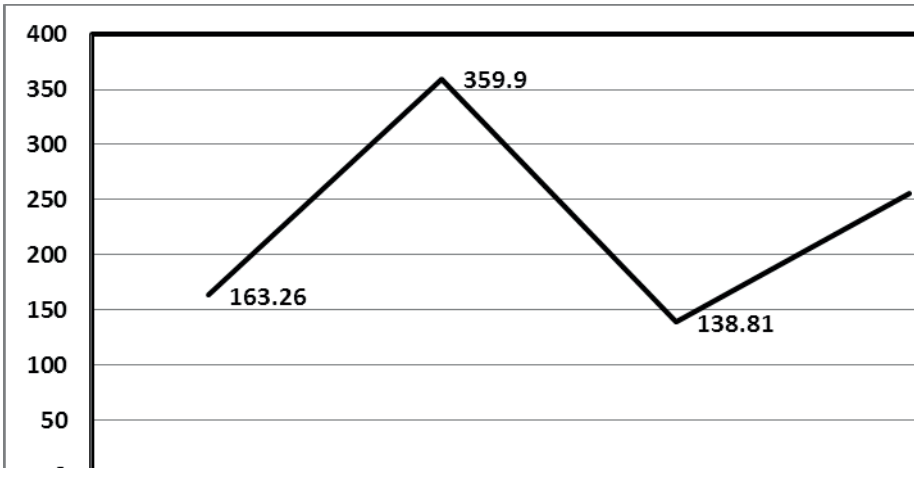

شكل (٣) يُوضِّح معدَّلات التضخُّم فى السودان من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤ - المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية.

ممَّا سبق يتضح أثر ذلك على الاقتصاد كما هو موضح بالشكل السابق، وقد أدَّى ذلك إلى التضخُّم الذي أدَّى بدوره إلى ارتفاع سعر الصرف وتدهور البنية التحتية، ويُشير الشكل أيضًا إلى ارتفاع التضخُّم فى السنوات من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٤، ففي عام ٢٠١٩ كانت النسبة ١٦٣,٢٦ وفي ٢٠٢١ أصبح ٣٥٩,٠٩ وفي ٢٠٢٤ أصبح ١٣٨,٨١؛ ممَّا أدَّى ذلك إلى انهيار سعر الصرف وزيادة الأسعار والتأثير على الموازنة العامة وغيرها من الأضرار التي تسبَّبت فى انخفاض معدَّل التجارة والتبادل التجاري؛ ممَّا أثَّر على حركة التجارة بين مصر والسودان.

الفـرع الثـاني

الخسائر المالية للصراع فى السودان

لقد أسفر الصراع فى دولة السودان عن جملة من التداعيات التي امتدَّت آثارها السلبية إلى خارج حدود الإقليم السوداني متضمنة التداعيات ذات الطابع الاقتصادي.

أوَّلًا: التداعيات السياسية للصراع وأثرها على الاقتصاد:

تأثرت الأوضاع الاقتصادية بسبب الصراع الذي انتقل من الخرطوم إلى الولايات الأخرى، ممَّا أدَّى فى تلك الفترة -وهي من ٢٠١٩ م وحتى وقتنا الحاضر- إلى تداعيات خطيرة على الأمن السياسي والاقتصادي لدولة السودان ودول الجوار.

ومن تلك التداعيات [١]: تزايد أعداد القتلى من المدنيين، وكثرة انتهاكات حقوق الإنسان، وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين إلى الدول الأخرى ومنها مصر، وإضعاف السلطة المركزية وتهديد كيان الدولة، وتهديد الاستقرار الإقليمي؛ ممَّا أدَّى ذلك إلى حزمة من التداعيات الاقتصادية.

التداعيات الاقتصادية للصراع فى السودان:

يُواجه الاقتصاد كثيرًا من الأزمات منذ عام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ فضلًا عمَّا لحق بالبنية التحتية من خسائر المواجهات العسكرية والتي انتقلت من العاصمة السودانية، وانتشرَت فيما بعد إلى خارج العاصمة، ولعل من أبرز التداعيات الاقتصادية ما يأتي:

أ) ارتفاع أسعار الغذاء وتراجع قيمة العملة الوطنية: لقد شهدت الأسابيع الأولى من الصراع ارتفاعًا ملحوظًا فى أسعار الغذاء والسلع الأساسية، فضلًا عن نقص المعروض منها، ونجد إغلاق المحلات التجارية والمنافذ بسبب احتدام القتال

(١) د/ أسامة أبو بكر– الميليشيات المسلحة ومظلة التحول المدني الديمقراطي بالسودان.
- https/3eucontrol-amazonwscom/storeglarb

مثل: ارتفاع أسعار اللحوم إلى أكثر من ٨ آلاف جنيه سوداني [١]، ومن ناحية أخري فقد أفاد برنامج الغذاء العالمي فى أحدث تقرير لرصد الأسواق فى السودان لأسعار القمح والذرة الرفيعة والتي ارتفعت خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣م بالرغم من أنه لم يقدر تحديات لمعدلات التضخم من فبراير٢٠٢٣، إلا أن التوقعات تُشير أنها تجاوزت ٣٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٣م.

ب) تدمير البنية التحتية: أدَّى الاستخدام المكثف للأسلحة الثقيلة من قبل كلٍّ من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع فى شمال كردفان إلى إلحاق أضرار جمَّة بالبنية التحتية للطرق الحيوية مثل طريق أم درمان – بارا الأقصى– كوستي فضلاً عن تدمير عدد من المرافق والمنشآت الصحية حيث أثر القصف على المنشآت الاقتصادية والشركات والبنوك والمؤسسات المالية؛ ممَّا أدَّى إلى إغلاق البنية التحتية المصرفية. [٢]

جـ) تعليق المساعدات الدولية والأمن الغذائي: وقد أسفر الصراع فى توقف برنامج الغذاء العالمي وذلك على خلفية الاضطرابات وسوء الأوضاع الأمنية، حيث أكد مكتب الأمم المتحدة أن حوالي ٧ر٢٤ مليون سوداني -أي قرابة نصف عدد سكان السودان- بحاجة إلى مساعدات مالية وصحية جراء النزاعات العسكرية.

د) انتشار عمليات نهب وتدمير المنشآت الاقتصادية: أدَّى ذلك إلى انتشار عمليات النهب والسرقة وتدمير المنشآت الاقتصادية من قبل قوات الدعم السريع ومنع المساعدات والإمدادات عن المناطق والأسواق، وأدَّى النهب إلى أن أصبحت قيمة الممتلكات المنهوبة تقدر بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار. [٣]

---

(١)د/ سمر الباجوري - تدهور مضاعف كيف تعمق تكلفة الحرب أزمة الاقتصاد السوداني - أبو ظبي مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - تخيلات التحولات الاقتصادية مايو ٢٠٢٣م.

https/rbgy7aw144accssed14/10/2023 -

(2)Egypt Business Directory 5ways The Conflict in Sudan Can Affect Egypt Economy 24-4-2023

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يوضح معدلات التضخم فى مصر ديسمبر٢٠٢٣.

(٣) الاتفاقيات التجارية بين مصر والسودان لأعوام ١٩٩٨ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٤م.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة بالسودان على مصر

تمهـيد:

لقد ترتَّب على النزاعات المسلَّحة بالسودان آثار اقتصادية جمَّة على الاقتصاد المصري، ومنها: غلق التجارة بين مصر والسودان بسبب تدمير الطرق والمنافذ التي تُؤدِّي إلى تسهيل التجارة بين مصر والسودان؛ ممَّا أدَّى إلى تعطيل استيراد كثيرٍ من المنتجات مثل اللحوم والبقوليات وغيرها من المنتجات.

تراجع معدَّلات التبادل التجاري بسبب النزاع المسلَّح

اتفاقيات التبادل التجاري بين مصر والسودان: (١)

إذا نظرنا إلى الاتفاقيات التجارية بين مصر والسودان نجد أوَّلها اتفاقية الكوميسا عام ١٩٩٨م، وهي تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات بين الدول الموقِّعة على الاتفاقية ومنها السودان، كاتفاقية التجارة الحرة العربية والتي أقرَّها المجلس الاقتصادي فى عام ٢٠١٨م، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين، وتشمل حركة الإقامة بين المواطنين وقرار رفع الحظر على المنتجات المصرية من خلال اتفاق أعمال اللجنة الرئاسية المصرية السودانية، كما وقَّعت شركة مصر للطيران عام ٢٠٢١م مذكرة تفاهم لتقديم تدريب لموظفي الخطوط الجوية السودانية؛ وذلك لتقرير التبادل التجاري.

وما سبق يُوضح إعادة تعزيز العلاقات بين مصر والسودان فى شتى المجالات.

الاستثمارات بين مصر والسودان:

شهدت الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين العديد من التطوُّرات بلغت حوالي ٢٢٩ مشروعًا خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠١٣ م برأس مال يُقدر بحوالي ١٢,٨ مليار دولار، وقد تركَّزَت فى القطاعات الصناعية والتجارية فى ٢٠١٧ م، حيث قدر حجم الاستثمارات المصرية بحوالي ١٠ مليارات و١٠٠ مليون دولار، وفي عام

(١) وفقًا لإحصائيات البنك المركزي المصري – حجم الاستثمارات السودانية فى مصر.

٢٠١٩/٢٠١٨م نجد أن الاستثمارات السودانية فى مصر تستحوذ على نسبة كبيرة فى مجال الثروة الحيوانية والزراعية والنباتية.

الاستثمارات وفق البلد	حجم الاستثمار	عدد الشركات
الاستثمارات المصرية فى السودان	١,٨ مليار دولار ٢٠٢٠	٣٤٥
الاستثمارات السودانية فى مصر	٩٧ مليون دولار لعام ٢٠٢٠	٣١٥

جدول يُوضح حجم الاستثمارات عام ٢٠٢٠[١]

المشروعات بين مصر والسودان:

شُيِّدت فى السودان مشروعات عديدة تركَّزَت فى القطاعات الصناعية منها: (مشروع السكك الحديدية، ومشروع الربط الكهربائي بين مصر والسودان، ومشروع المنطقة الصناعية المصرية، ومشروعات إستراتيجية لاستصلاح الأراضي، ومشروع شركة الملاحة المصرية السودانية، وبناء الطريق الساحلي بين مصر والسودان).

لذا حرصت الحكومة المصرية على تفعيل دور مجلس الأعمال المصري السوداني فى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وذلك باعتباره أحد أهم أدوات الحوار الإستراتيجي.[٢]

التبادل التجاري بين السودان ومصر:[٣]

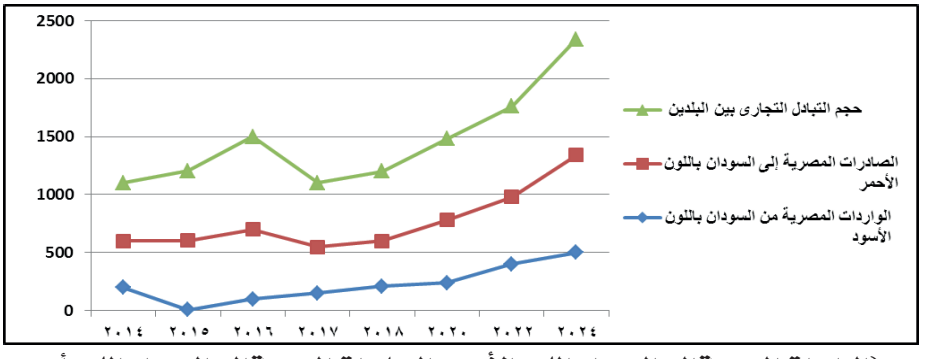

(الواردات المصرية إلى السودان اللون الأسود، الصادرات المصرية إلى السودان اللون أحمر، حجم التبادل التجاري بين البلدين)

(١)بثينة فرج، العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، تاريخ النشر (٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠).

(٢)الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الواردات والصادرات بين مصر والسودان.

(٣)المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- التبادل التجاري: إذا نظرنا إلى الشكل البياني السابق فإنه يُوضح لنا مدى تأثر النشاط الخاص بالتبادل التجاري بالمنازعات العسكرية بالسودان على استيراد كثيرٍ من السلع والمنتجات، كالفول السوداني والقطن والبذور الزيتية، فى المقابل تشمل الصادرات المنتجات التامة الصنع كالكيماويات والمواد الغذائية والسكر والآلات والمعدات.

وإذا تأملنا أيضًا نجد أن مصر قد تأثرت بالثروة الحيوانية، حيث كانت تستورد كميات كبيرة من السودان، حيث ذلك يُؤثر على الاقتصاد المصري؛ وذلك لأسباب عديدة منها:

السودان تعتبر بوابة لنفاذ الصادرات المصرية إلى سوق حوض النيل وشرق إفريقيا، فذلك يُؤثر على التبادل التجاري.

تذبذب حجم الصادرات إلى السودان بسبب النزاع القائم، ومن ذلك يتأثر التبادل التجاري بين مصر والسودان. [١]

تأثر حجم الاستثمارات المشتركة: تملك مصر الكثير من الاستثمارات الكبرى فى السودان، حيث وصلت قيمة الاستثمارات إلى نحو ٢,٧ مليار دولار بعدد مشروعات يُقدر بنحو ٢٧٣ مشروعًا فى مجال الأسمنت والبلاستيك والرخام والأدوية ومستحضرات التجميل والأثاث والحديد، ونحو٩٠ مشروعًا خدميًا لقطاع المقاولات والبنوك والاتصالات، ومشروعات أخرى وذلك خلاف ١٧ مشروعًا زراعيًا لقطاعات المحاصيل والإنتاج الزراعي والحيواني ونشاط صيد الأسماك، وأيضً نحو ٧٠ مشروعًا من الاستثمارات المصرية فى العاصمة الخرطوم.

ومن المشروعات الرئيسية أيضًا: بناء الطريق الساحلي بين مصر والسودان بطول ٢٨٠ كيلومتر، ومشروع الطريق قسطل وادي حلفا بطول ٣٤ كيلومتر داخل الأرض المصرية، وطريق أسوان حلفا، وأيضًا مشروع الربط الكهربي حيث تقوم مصر بتزويد السودان بحوالي ٣٠٠ ميجا [٢]فى مرحلته الأولى بالإضافة إلى ٦٠٠ ميجاوات بعد ذلك، ومشروع مصر للإنتاج الحيواني واستصلاح الأراضي بما يُقدر بحوالي ١٠٠ألف فدان فى ولاية النيل الأزرق.

(١)د/ نورهان سعد أحمد - الصراع المسلح السوداني والعوامل والتداعيات والتحديات، الديموجرافيا العربية للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ٢٠٢٣.

(2) united nations office for the coordination of humanitarian affairs un ocHAopcit

وممَّا لا شكَّ فيه أن استمرار النزاع يُؤدِّي إلى تأثر الاقتصاد المصري والاستثمارات المصرية والتعطل المؤقت لحين انتهاء النزاع.

وتأسيسًا على ما سبق فإنَّ النزاع بين البلدين قد أثر بشكل واضح فى مجال التبادل التجاري على الاقتصاد المصري.

الفصل الثاني

آثار نزوح اللاجئين السودانيين لمصر على اقتصادها

المبحث الأوَّل

دور تدفُّق اللاجئين السودانيين لمصر على تزايد عجز الموازنة

من أخطر المشكلات التي تُواجه مصر جراء الصراع العسكري وهو نزوح أكثر من ٨,٥ مليون شخص حسب تقارير الأمم المتحدة وما أعلنه المفوض السامي للأمم المتحدة، وذلك جراء الصراع والنزاعات العسكرية بالسودان وغيرها من الدول؛ ممَّا أثَّر على مصر تأثيرًا مباشرًا، حيث ألحق ذلك خسائر فى الاقتصاد المصري فى شتى النواحي، وتسبَّب اللاجئون فى مشكلات اقتصادية جمَّة، وقد أثَّرت تلك المشكلات فى السوق المحلي بمصر، والشكل التالي سيُوضح أعداد اللاجئين فى بعض الدول قبل سرد تأثر الحالة الاقتصادية بمصر بسبب أعداد اللاجئين من السودان والدول المجاورة. (١)

(١)د / خالد محمود – أزمة السودان والتأثير على دول الجوار – ١١ أكتوبر ٢٠٢٤م.
تقارير الأمم المتحدة أو ما أعلنه المفوض السامي للأمم المتحدة والمراكز الإحصائية والسياسية.

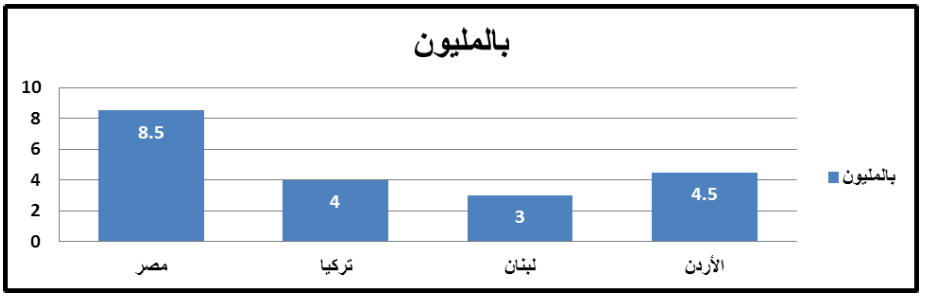

شكل يوضح أعداد اللاجئين فى بعض الدول.

المصدر: الباحث - طبقًا لتقرير الأمم المتحدة وما أعلنه المفوض السامي للأمم المتحدة ومركز الإحصاء. (١)

ومن الشكل السَّابق نجد أن زيادة عدد اللاجئين فى مصر تسببت فى تحمُّل الدولة أعباء زائدة، وذلك يُؤثر بالطبع بطريقة مباشرة على الاقتصاد المصري فى عدة نواحي، ومنها: التكلفة الاقتصادية، زيادة عرض العمالة وقلة الفرص للمصريين، وتضخُّم فى سوق العقارات وزيادة الإيجارات، وتأثر الأسواق المصرية (السوق المحلي)، وتأثر التبادل التجاري بين مصر والسودان، وعجز الموازنة المصرية.

ومن السَّابق نجد أن التكلفة الاقتصادية بالأخذ فى الاعتبار تكلفة المواطن اللاجئ الواحد مثلًا طبقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي: دولة ألمانيا تُنفق على اللاجئ ١٧ ألف دولار، والسويد تُنفق على اللاجئ ٣٠ ألف دولار، وأمريكا تُنفق على اللاجئ ٢٢ ألف دولار، وكندا تُنفق (٢) **على اللاجئ ١٥ ألف دولار.**

وبالقياس بمصر مع الأخذ فى الاعتبار ارتفاع معدلات التضخُّم فى مصر حوالي ١٢,٥ ألف جنيه، فإن التكلفة السنوية للاجئين حوالي ١١٠ مليار جنيه سنويًا، وهو الأمر الذي لا يُمكن تحمُّله اقتصاديًا فى مصر، ممَّا جعلها فى أزمة اقتصادية. (٢)

(١) عبد القادر محمد علي، الآثار الاقتصادية للاجئين السودانيين فى مصر، المركز العربي للأبحاث والدراسات.
(٢) تقرير منطقة التعاون الاقتصادي، تكلفة المواطن اللاجئ للدولة.

المؤشـر	العـدد	التكلـفة
تكلفة اللاجئين السودانيين والجنسيات الأخرى	٨,٥ مليون لاجئ من مختلف الدول	١١٠ مليار إلى ١٢٠ مليار جنيه

جدول (١) يوضح تكلفة اللاجئين على الدولة المصرية من الجهاز المركزي للتنفيذ والإحصاء [١]

زيادة عرض العمالة:

وجود اللاجئين السودانيين ولاجئي الدول الأخرى داخل مصر يُشكل عرضًا متزايدًا للعمالة فى سوق العمل فى ظل الوظائف المتاحة داخل الاقتصاد المصري لا تكفي عدد الخريجين بالجامعات، فإن الشباب المصري سيُواجه خطر البطالة بشكل كبير؛ لمزاحمة اللاجئين لهم، وهو ما يُشكل ضغطًا على الدولة المصرية فى إنجاح مشروعاتهم الخاصة، الأمر الذي سيُشكل عبئًا على الدولة، وحيث إن اللاجئين لا يُكلفون أصحاب الأعمال أموالًا طائلة؛ وذلك لقلة أجورهم، وهم يعتمدون على المواطن السوداني، ممَّا يُقلل الفرص للمواطن المصري.

تضخُّم سوق العقارات:

شهد سوق العقارات المصري ارتفاعًا ملحوظًا فى أسعار الوحدات السكنية مع نهاية عام ٢٠٢٣م؛ بسبب ظاهرة الهلع الشرائي وزيادة الطلب عن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين مع وجود فئة من هؤلاء اللاجئين تملك سيولة نقدية كافية؛ ممَّا أدَّى إلى ارتفاع الطلب على العقارات بشكل أكبر، حيث تمكَّن البعض منهم من دفع مبالغ مالية عالية للمواطنين المحليين سواء للإيجار أو للتمليك.

وهذا الضغط المتزايد على سوق العقارات أسهم فى تضخُّم الأسعار فى ظل نقص العرض والتحديات الاقتصادية العامة التي تُواجها مصر. [٢]

(١) لواء خيرت بركات، الجهاز المركزي للتنفيذ والإحصاء.

(٢) رضوى محمد - ما هي الانعكاسات الاقتصادية لأزمة اللاجئين على الدول المستقبلية؟ القاهرة الإخبارية، تاريخ النشر ٩ مايو ٢٠٢٤.

رسم يُوضح بعض المحافظات ارتفاعًا فى الأسعار بالعقارات حسب أثر اللاجئين إلى مصر استنتاجًا من الجهاز المركزي للإحصاء.

- المصدر: استنتاجًا من الجهاز المركزي للإحصاء والمراكز البحثية للإحصاء.

- الأسواق المصرية:

تعتمد الأسواق المصرية على السودان لتغطية ما يتراوح من بين ٣٠- ٣٥٪ من احتياجاتها من السمسم والبقوليات وبعض المنتجات الزراعية، ويُقدر حجم صادرات اللحوم السودانية الحمراء الحيَّة إلى مصر نحو ٢٠٠ ألف رأس سنويًا، إضافة إلى (٤) أربعة الآلاف طن لحوم مذبوحة، وبالتأكيد سيُؤثر الصراع القائم على التجارة بين الدول وكذلك التجارة بين مصر والدول الإفريقية التي لها طرق تجارية فى السودان، ونتيجة عدم استقرار السودان فلن يتمَّ التبادل مع تلك الدول، حيث تمتلك مصر الكثير من الاستثمارات الكبرى فى السودان، حيث وصلت إلى حوالي ٢,٧ مليار دولار بعدد مشروعات يُقدر بنحو ٢٧٣ مشروعًا فى مجالات متعددة.[١]

(١)د / هايدي الشافعي –الاستثمارات المشتركة بين مصر والسودان.

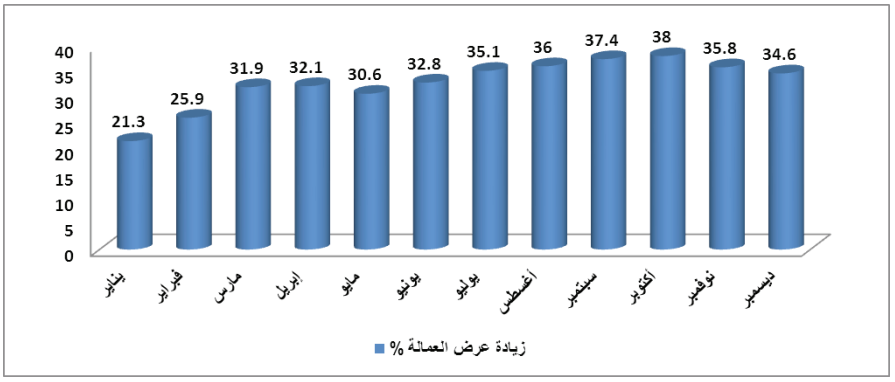

يُوضح الشكل معدَّلات التضخُّم فى مصر فى ديسمبر ٢٠٢٣، المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

الآثار الاقتصادية للجوء السوداني على الأمن المجتمعي المصري:

لا شكَّ أنَّ اللجوء السوداني قد أثَّر إحصائيًا على الأمن المجتمعي المصري؛ ممَّا أدَّى إلى آثار اقتصادية جمَّة، وسيتمُّ حسابه بمتوسطات حسابية لاستجابة عينة على الدراسة؛ لتأكيد ما سبق بالجدول الآتي:

الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأثر
١	أثر اللجوء على حصة المواطن فى المياه	٤,١٥	١,٠٧	١	متوسط
٢	تضاؤل أعداد الشقق المستأجرة للمصريين	٤,٠٣	١,١١	٢	مرتفع
٣	تفعيل أصحاب العمل للشباب السودانيين لقلة أجورهم	٣,٨٧	١,٠٢	٣	مرتفع
٤	منافسة أنشطة السودانيين اقتصادية السوق المصري	٣,٥٨	١,١٤	٤	متوسط
٥	ازدياد أعداد الباعة السودانيين على الطرق والمحال	٣,٥٥	١,٣٤	٥	متوسط
٦	أثر اللجوء السوداني على استهلاك السلع	٣,١٦	١,١٦	٧	متوسط
٧	ازدادت المديونية بسبب لجوء السودانيين	٢,٨١	١,٤٠	٨	متوسط
٨	منافسة العمالة السودانية المصرية فى الأعمال	٣,٣٧	١,٥٣	٩	متوسط
٩	نقص الميزانية المصرية بسبب اللجوء	٢,٧٢	١,٢٦	١٠	متوسط
١٠	زيادة تكاليف العلاج	٢,٥٦	١,٣٢	١١	متوسط
١١	ارتفاع أسعار السلع الغذائية	٢,٦٥	١,٦٢	١٢	متوسط
١٢	زيادة تكلفة العلاج فى المستشفيات والعيادات	٢,٥٦	١,٣٢	١٣	متوسط
١٣	زيادة عدد البطالة	٢٠,٤٢	١,٢٩	١٤	متوسط
١٤	ارتفاع رسوم الدراسة	٢,٩٧٠	١,٢٢	١٥	متوسط
١٥	تأثر المشاريع المصرية	٢,٤٠	١,٥٤	١٦	متوسط
المتوسط الحسابي العام		3.15	0.71		متوسط

ويُلاحظ من بيانات الجدول السابق أنَّ المتوسطات الحسابية للآثار الاقتصادية للجوء السوداني على الاقتصاد المصري بإحدى المحافظات بمصر وليكن (القاهرة) على متوسط حسابي ٣,١٥ وهو المستوى المتوسط، أما المتوسط الحسابي فنجد أن الفقرة الأولى على أعلى مستوى حسابي إذ بلغ المستوى الحسابي لها ٤,١٥، وبالانحراف المعياري ١,٠٧، وهي بسبب اللجوء ونقص الموارد المائية للمواطن المصري، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٢) فى المرتبة الثانية ومتوسط حسابي ٤,٠٣ وبانحراف معياري (١,١١)، وهو من المستوى المرتفع، إذ نصَّت الفقرة على تضاؤل أعداد الشقق السكنية المتاحة.

وإذا نظرنا إلى الفقرة الأخيرة نجد أن الفقرة رقم (١٥) وهو متوسط حسابي ٢,٤٠ وبانحراف معياري (١,٥٤)، وهو المستوى المتوسط، حيث نصَّت الفقرة على تأثر المشاريع الخاصة للمواطنين بسبب اللجوء السوري، وهذا يُشير إلى أن المشاريع الخاصة بالمواطنين منها ما تأثر إيجابيًا ومنها ما تأثر سلبيًا.

والشكل البياني الآتي يُوضح رؤية الباحث:

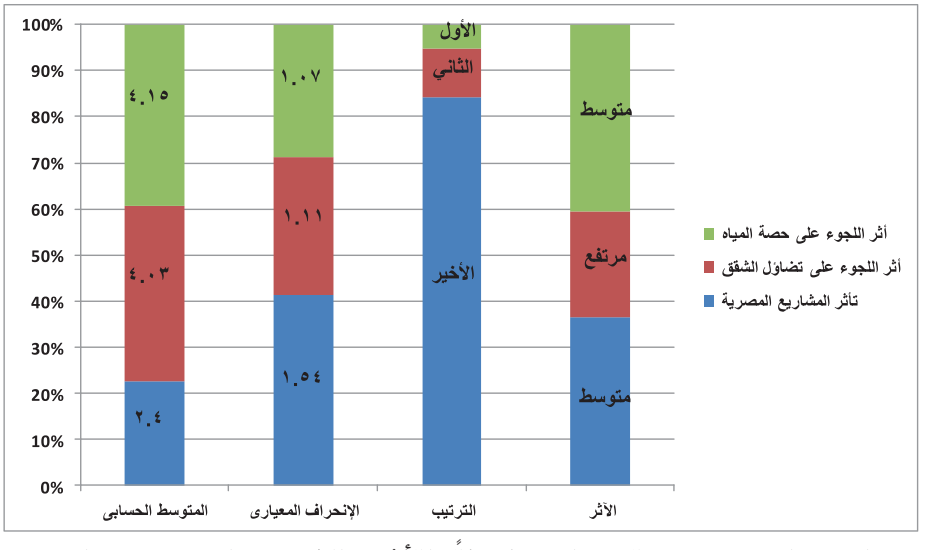

الرسم البياني من اجتهاد الباحث وفقًا لتأثير اللاجئين السودانيين والسورين وغيرها من الدول على الأمن المجتمعي المصري

المبحث الثاني

التكلفة الاقتصادية لعودة اللاجئين السودانيين وإعادة الإعمار

- المدخل الاقتصادي:

كما ذكرنا فإنَّ الكثير من المفسِّرين يعتبرون النظرية الاقتصادية هي السبب الرئيس للحرب، حيث تتصارع الأطراف على الموارد الاقتصادية للوصول إلى التفوق الاقتصادي والذي يفرض بدوره تفوقًا سياسيًا؛ نظرًا للأهمية الدائمة لرأس المال، وتباعًا يرتبط الإعمار ارتباطًا وثيقًا بالعامل الاقتصادي من جهة وجوانب الإعمار من جهة أخرى، ففي أعقاب الحروب والنزاعات يتأثر التسليح الاقتصادي للمدنيين تأثرًا بالغًا، وقد تمتدُّ الآثار أحيانًا أو الأضرار لدرجة حدوث تدمير كلي للاقتصاد وتأثر المشاريع الاقتصادية الخاصة والعامة، وتعطل الحركة التجارية والنشاطات الصناعية والزراعية، وبالتالي يتمُّ التمويل على المستوى الفردي والمستوى العام فى وقت تزاد الحاجة للتمويل، خاصة لغرض إعادة الإعمار واستمرارها [١]، لذلك فإن البحث فى مصادر التمويل أحد الأسُس الهامة لإعادة الإعمار فى السودان، حيث النهوض بمعدلات الناتج المحلي ومعدلات التضخم والاستثمار ومعدلات الدخل القومي وإعادة إعمار الاقتصاد الجزئيMicro economies ، حيث الاهتمام بإعادة الهيكلة الاقتصادية لمؤسسي ومنظومة العرض والطلب وعمليات صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية واعتماده على السوق واحتياجاته. [٢]

١- تكلفة إعادة الإعمار وعودة اللاجئين:

إنَّ عودة اللاجئين لإعادة الإعمار تُكلف الدولة مبالغ طائلة لإعادة اللاجئين تارة وإعادة الإعمار تارة آخرى، ونرى أن النزاعات المسلحة ما خلفت إلا دمارًا اقتصاديًا على دولة السودان، ومن ثم فإن التكلفة لإعادة الإعمار ستعود

(1)-Bettye Stroud, Virginia, Schomp TheRecon Struction Era"Joyce Stanton China2007

(2)Benne tt, Leronea Forced in to Glory. Abraham Lincoln s White Drem "Chlcago Johnson Publishing Co1999

على الدول المجاورة وفى مقدمتها مصر، ولإيضاح التكلفة الاقتصادية لا بد من إبراز النقاط الآتية: [١]

تعريف إعادة الإعمار: أطلق مصطلح إعادة الإعمار على الفترة التي أعقبت نشوب الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٨٦٥ وحتى عام ١٨٧٧، وذلك لمعالجة مشكلة الانفصال أو مشاكل الانفصال والعبودية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الوحدة [٢]، فكان تطبيق الإعمار له أثره على الحياة السياسية والاقتصادية، حيث أحدثت قوانين جديدة وتعديلاتها الدستورية من شأن إعادة وبناء أمة من خلال برنامج شامل لإعادة الإعمار، ومن أمثلة إعادة الإعمار.

إعادة إعمار القناة بعد العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وبعد حرب ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣.

إعادة إعمار دولة كوسوف بعد الحرب ١٩٩٨-١٩٩٩.

أسُس ومبادئ إعادة الإعمار:

لإعادة الإعمار فى السودان لا بُدَّ من بعض الأسس التي يتمُّ تحديدها، وهي:

أ) الهدف الإستراتيجي: ويقوم الهدف الإستراتيجي لعملية بناء وإعادة الإعمار وبناء السلام على توحيد الطاقة الناجمة من النزاع نحو اتجاهات بناءة وإنتاج تغير إيجابي من شأنه إعادة الأعمار وبناء النسيج العمراني. [٥]

٥- التقرير الخاص بإعادة الإعمار.

بمعنى آخر: فإن إعادة الإعمار هو بناء نسيج عمراني لحال أفضل مما كان عليه قبل الحرب، وبمعنى توظيف واقع التدمير لإعادة البناء بحيز أفضل ومبادئ ومواصفات عالية الجودة، وإدخال ما يمكن عليها من تحسينات متكاملة

(١)تقرير الاتحاد الإفريقي " توقيع سياسات الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات المجلس التنفيذي – الدورة العادية التاسعة ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ بانجول جامبيا ٢٥ ".

(٢) د.أ / منى صالح، نحو إستراتيجية لإعادة الإعمار وتنمية المدن التاريخية المدمرة فى مناطق الصراع العربي المؤتمر الإقليمي العربي لإعادة الإعمار بالإمكانيات الذاتية للمناطق المدمرة، جامعة الدول العربية، القاهرة ،٢٠٠٣

هندسية واجتماعية[١]، حيث إن تدخل إعادة الإعمار فى خطة إنمائية طويلة المدى تدخل فى حسابها خطر التعرض إلى التدمير مرة أخرى مع إمكانية تحقيق ذلك الخطر بعض إجراءات تحقيق فيما يُطلق عليها عملية إعادة البناء والتعامل مع حالات التدمير والإمكانيات المتاحة، كما يُمكن استبدال أية إجراءات مؤقتة اتخذت تجاوبًا مع حالة الطوارئ أو عملية إعادة التأهيل فى أي وقت لاحق، أي: إعادة ما تم تدميره بفعل الحرب من بنية تحتية وغيرها [٢] والشكل التالي يُوضح إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي لدولة السودان ودور مصر نحوها.

دور مصر فى التنمية الاقتصادية فى السودان:

إنَّ مصر لم تترك السودان فى أزمتها الاقتصادية بل قامت بدور هام فى التنمية الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي الصادرات حوالي ٤,٣ مليار فى عام ٢٠٢٢، بينما كانت جملة الواردات حوالي ١١مليار دولار، بعجز كبير فى الميزان التجاري يُقدر بحوالي ٦,٧ مليار دولار بعد ما سجلت الصادرات ٥ مليارات دولار والواردات ٩,٩ مليار دولار.[٣]

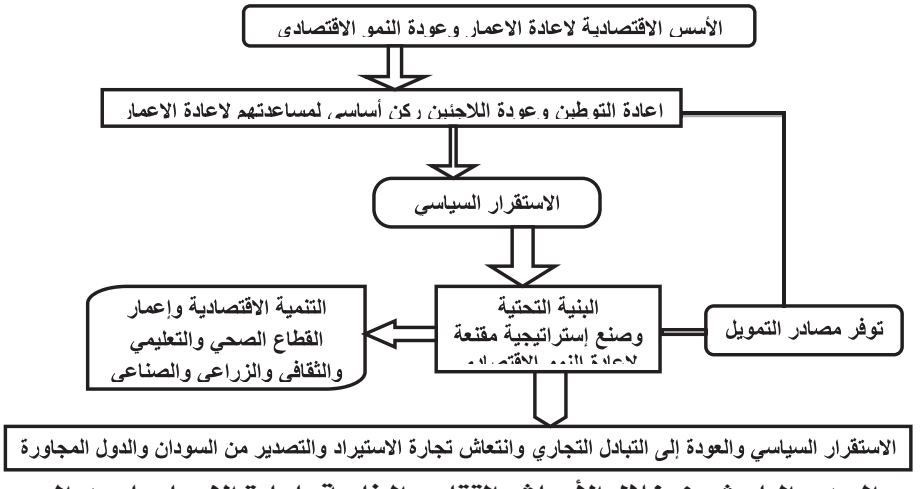

المصدر: الباحث من خلال الأبحاث والتقارير الخاصة بإعادة الإعمار ما بعد الحرب العالمية وإعادة الإعمار فى سوريا.

(1)1- Barnett, Michael; Kim, Hunjoon; O'Donnell, Madalene; Sitea, Laura., "Peace building: What Is in a Name?". Global Governance 13: 35–58, 2007.

(٢)عبد الجليل حسين مصطفى، إدارة الكوارث وإعادة الأعمار بفعل الكوارث، جامعة القاهرة ٢٠٠٧.

(3) Paul collier post conflict Recovery How Should Policies be Aistinctive ? Centre for 1ne study of African Economies Department Of Economic ox for al University May 2007

وفقآ للموجز الإحصائي لوزارة الخارجية الصادر عن البنك السوداني المركزي فى ديسمبر ٢٠٢٢.

وبناء على ما سبق إيضاحه فإن إعادة الإعمار فى السودان يتطلب الآتي:

- دور مصر فى الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي:

تسعى مصر لمساعدة السودان على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وقد أكَّدَت السودان على وجود دعم اقتصادي من مصر، وأعلنت السفارة السودانية بالقاهرة الفعاليات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي إلى جانب الإعداد لعملية الإعمار بالتعاون مع الشركات المصرية، وفي حين يرى مسئولون سودانيون أن تعزيز الشراكة الاقتصادية مع مصر خطوة مهمة لتحقيق التعافي الاقتصادي لبلادهم، ودعا نائب رئيس الوزراء كامل الوزير المستثمرين السودانيين لتوسيع أعمالهم فى السوق المصرية، وأوضح بأن التوسُّع والتعاون المشترك والاستفادة من الفرص فى السوق [١]، وناقش الملتقى إعادة إعمار السودان والاستقرار السياسي حول خسائر السودان من الحرب، حيث تقدر بحوالي ٨٩ مليار دولار دون حساب خسائر تدمير البنية التحتية. [٢]

إعادة التوطين:

وذلك هو الهدف الرئيس من الأهداف التفصيلية لإعادة الإعمار، وذلك حسب حالة كل دولة وحجم الدمار ونوع الدمار الذي حلَّ بها، حيث ترتبط المؤسَّسات بطبيعة الحرب وأسبابها، وحيث يُمكن أن يتمَّ إعادة التوطين بما يضمن العودة السريعة للمواطنين إلى أماكن سكنهم وعملهم، بحيث تُشكل عودتهم استمرارًا طبيعيًّا لحياتهم، وكي لا يطول انقطاعهم. [٣]

(١)المؤتمر الاقتصادي الأول لرجال الأعمال لمناقشة التوسع فى الشراكات الاقتصادية.

(٢)مركز التكامل المصري السوداني، عادل عبد العزيز، حجم خسائر القطاع الاقتصادي.

(3)Helsloot and A. Ruitenberg., " Response to Disaster: a survey of literature and some partical Implications", Journal of contingencies and crisis Management, vol 12 , No. 3 -sep. (2004)

دور مصر فى إعادة الإعمار فى السودان:

دور مصر فى إعادة الإعمار تمثل فى اجتماع السيد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي مع السيد وزير خارجية السودان، وأكد السيد رئيس الوزراء على استعداد الدولة المصرية واستعداد شركاتها المصرية للمساهمة فى إعادة إعمار السودان بالتعاون القائم بين الجانبين؛ لتحقيق التعافي المبكر وتحسين الأوضاع بالسودان، وأشار وزير الخارجية السوداني بالتعاون القائم بين الجانبين فى مختلف المستويات مستعرضًا جهود الحكومة السودانية لاستعادة الأمن والاستقرار، وأعلن المستشار محمد الحمصاني المتحدث الرسمي باسم وزير الخارجية لمجلس الوزراء بتكليف رئيس الوزراء لبدء أول مشروع فى مجال إعادة إعمار السودان بميزانية تزيد عن مليار دولار، وذلك للتعافي المبكر لدولة السودان. (١)

التكلفة الاقتصادية لإعمار السودان:

قُدِّرت تكلفة إعادة إعمار السودان بحوالي ٣٠٠ مليار دولار، وذلك من خلال اجتماع الاتحاد الدولي لرجال الأعمال، حيث قُدِّرَت التكلفة الاقتصادية بذلك المبلغ، ولا شكَّ أن الشركات المصرية مؤهلة لإعادة إعمار السودان، وتتمتع بخبرات كبيرة لإعادة إعمار السودان والدول المجاورة فى المجالات الآتية: (٢)

مجال التعلم (بناء المدارس على طراز حديث).

مجال الصحة (بناء المستشفيات على طراز حديث).

البنية التحتية (الطرق والمباني والجسور).

(١) اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء مع نظيره وزير الخارجية السوداني لبحث دور مصر فى إعادة الإعمار ٢٠٢٥م.
(٢)فريد عاطف، عضو الاتحاد الدولي لرجال الأعمال والمستثمرين العرب بالخارج، ١٣ أبريل ٢٠٢٥م.

الخاتـــمة:

إن تدمير اقتصاد أي دولة ما يكون سببه سوء اضطرابات داخلية أو خارجية مثل النزاعات العسكرية أو الحرب أو النزاعات المسلحة بين أفراد الشعب كالحروب الأهلية، وإن اقتصاد أي دولة يحتاج إلى استقرار، وبدون ذلك الاستقرار تُصبح اقتصاديات الدولة مهدَّدة بالتضخُّم وتدمير البنية التحتية، وأيضًا فقدان قيمة العملة النقدية والتجارة الخارجية والداخلية والخسارة فى التبادل التجاري وتدمير الاستثمار وآثار اقتصادية جمَّة تُحيط بالدولة المتنازعة، ولا شكَّ أن الحرب والنزاع يخلقان حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي؛ ممَّا يُدمر البنية التحتية، ويُدمر النهوض الاقتصادي للدولة، ويُكبدها خسائر لا حصر لها.

إن للحرب تداعيات خطيرة، سواء كانت تلك التداعيات سياسية أو أمنية أو اقتصادية، ويتطلب هذا الأمر الحذر الشديد، ويتطلب ذلك سياسات رشيدة للتعامل معها، وقد أثبتت الدولة المصرية فى أزمة السودان تدخلها بحكمة وتوازن ينأى بها عن التدخل فى شئون الدولة الداخلية وقيامها بإجراءات حكيمة للتصدي لخطر تمزُّق دولة السودان ومساعدتها بكل اقتصادها القومي واحتضانها للاجئين السودانيين الفارين من الصراع العسكري ومواصلة توازنها الحكيم فى التصرُّف فى تلك الأمور خلال الفترة الأخيرة وقدرتها على التعامل مع الأزمات وصد كل المحاولات التي بدورها تُؤدِّي إلى انهيار الاقتصاد السوداني؛ لكون مصر والسودان ما هما إلا وجهان لعملة واحدة للتبادل الاقتصادي، وأن انهيار السودان اقتصاديًا يُؤدِّي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد المصري، حيث يتأثر بذلك اقتصاد مصر القومي، ولكن بعقول وخبرة مصرية وريادتها الدائمة لتبني المشاكل العريبة فإنها مصرَّة على استعادة قوتها الاقتصادية وإعادة إعمارها وتنظيمها وتوحيد صفوف شعبها أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

أوَّلًا: نتائـج البحـث:

١. جميع أوجه النزاعات العسكرية على مر التاريخ على اختلاف أهدافها وأسبابها فإنها لم تُخلف وراءها إلا الدمار وتدمير الاقتصاد للدولة المتنازعة والدول المجاورة لها.

٢. يُؤدِّي حدوث استمرار النزاعات المسلَّحة بالسودان إلى نتائج جمَّة تتمثل فى: تعرُّض المشاريع الاقتصادية والأعمال التجارية إلى خسائر جمَّة مباشرة وغير مباشرة.

٣. النزاعات العسكرية تُؤدِّي بدورها إلى تعطيل المصالح والأعمال التجارية، وهروب رؤوس الأموال بحثًا عن بيئة الأمن والاستقرار، وهو ما يُؤدِّي إلى إضعاف حجم التجارة والتبادل التجاري بين مصر والسودان؛ ممَّا يضرُّ بالاقتصادين المصري والسوداني.

٤. تُؤدِّي النزاعات العسكرية إلى تقليل حجم التبادل التجاري وحجم السلع المطروحة؛ ممَّا يُؤدِّي إلى إهدار قيمة العملة للدولة المتنازعة، وتأثيره على اقتصاد مصر من الناحية الأخرى.

٥. نتج عن الحرب فى السودان التأثير السلبي على التعليم والصحة، كما أثرت فى الاستقرار النقدي وتداول السلع وتفاقم الديون الوطنية نتيجة الإنفاق العسكري.

٦. استمرار الحرب لفترة طويلة أدَّى إلى انخفاض أنشطة التجارة الحدودية بشكل كبير، وترتب على ذلك عواقب وخيمة، خصوصًا على الدول التي تعتمد على الموانئ السودانية فى صادراتها وارداتها.

٧. ترتب على النزاعات المسلَّحة السودانية انكماش فى حجم الاقتصاد السوداني بنحو ١٢,٦٪ عام ٢٠٢٤م، مع توقع انخفاض حجم التضخُّم إلى ٨٠,٥٪ عام ٢٠٢٥م بعد ما وصل إلى ١١٩,٤٪ عام ٢٠٢٤م.

٨. أدَّت المنازعات العسكرية بالسودان إلى الخسائر الاقتصادية المدمرة، حيث تأثرت التجارة بين مصر والدول الإفريقية، وتأثرت أيضًا الاستثمارات المشتركة بين الدولتين نتيجة عدم الاستقرار الإقليمي.

ثانيًا: التوصـــيات:

١. يجب على الدول المجاورة والتي تقوم على التبادل التجاري والمصالح التجارية إيجاد حل لإنهاء النزاعات المسلحة.

٢. نجد أنه من الضروري وضع قواعد تضمن الحماية الكافية لرؤوس الأموال لأصحاب المشاريع الاستثمارية والأعمال التجارية والتبادل التجاري بين الدول المجاورة، وخاصة مصر؛ حتى لا يُؤثر ذلك على الاقتصاد المصري.

٣. يجب إنشاء صندوق مالي أو حقيبة مالية لكل دولة؛ لتعويض الدول المتضررة خلال النزاعات العسكرية، ويشمل هذا التعويض أصحاب المشاريع الاستثمارية.

٤. لا بُدَّ أن تتضمَّن النصوص والبروتوكولات والمعاهدات الدولية نصوص على منع أطراف النزاعات المسلَّحة من استهداف الشركات الأجنبية والمصانع الإنتاجية التي ترتبط باستخدام أو تقديم خدمة عامة.

٥. تعزيز التعاون الدولي والإفريقي، وذلك لمساعدة السودان فى الإعمار وعودة الاقتصاد؛ حتى يتمَّ النهوض بدولة السودان وازدهار اقتصادها، وعودة التبادل التجاري وزيادة الاستثمار.

٦. إيجاد حلول جذرية لإعادة الاقتصاد السوداني إلى سابق عهده فى بناء مفصلات البنية التحتية بالسودان، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار، وإعادة الحركة الاقتصادية بين السودان ومصر.

٧. تدعيم التعاون الاقتصادي وتمهيد الطرق الرئيسية للتجارة، وإعادة السيطرة الأمنية عليها؛ حتى يتمَّ التبادل التجاري بأمان وتجنُّب الخسائر الاقتصادية.

٨. التأكيد على وحدة السودان وسلامة أرضه، وهي الرؤية التي تدعمها مصر، بوضع سياسيات لتعميق الاستقرار ودعم سُبل التنمية المستدامة، واستعادة التعاون الاقتصادي إقليميًا ودوليًا.

٩. يجب على المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم الإنساني للدول المجاورة للسودان؛ لمساعدتها فى تلبية احتياجاتها واستقرار اقتصادها.

١٠. يجب على الدول المجاورة للسودان العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية واستقرار التبادل التجاري بين مصر والدول المجاورة.

١١. لا بُدَّ من تضافر الجهود الدولية والإقليمية لإعاده التنمية الاقتصادية للسودان؛ لاستعادة الاقتصاد والتجارة العالمية لها، وإعاده توازنها فى الاقتصاد الدولي.

المراجع باللغة العربية:

١. نديم مرعشلي، الصحاح فى اللغة والعلوم - المجلد الثاني - دار الحضارة العربية – بيروت.

٢. د/ علي بن سالم البادي- كلية البريمي الجامعية - النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمارات للدول ٢٠١٩ م.

٣. د/ سيار الجميل - عالم الفكر - مجلة دورية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - المجلد ٢٣٦ أكتوبر ٢٠٠٧ م.

٤. بدرية العوضي - القانون الدولي العام فى وقت السلم والحرب - دار الفكر - بيروت ١٩٩٩م.

٥. رغدة محمود البهي - الحرب من منظورات العلاقات الدولية ٢٠١٤ م.

٦. منتصر سعيد حمودة - حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة - الطبعة الأولى - دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.

٧. كارل فون كلاوزفيتز - عن الحرب، ترجمة: سليم شاكر الأمامي، فى المؤسسة العربية للنشر، بيروت ١٩٦٧م.

٨. عمر سعد الله - موسوعة القانون الدولي المعاصر - المجلد الثالث - دار هوم للطباعة بالجزائر ٢٠١٤م.

٩. إبراهيم آدم حبيب - مخطط إدارة السياسية النقدية، البنك السوداني المركزي ٢٠٠٦ م .

١٠. ١٠- عمارة جمال - أساسيات الموازنة العامة للدولة والمفاهيم والقواعد الحديثة والمراحل والاتجاهات.

١١. ١١- د/ أسامة أبو بكر – المليشيات المسلحة ومظلة التحول المدني الديمقراطي بالسودان.

٢١. د.م/ أحمد سلطان - متخصص فى شئون الخطط والطاقة.

١٣. د/ سمر الباجوري - تدهور مضاعف كيف تعمق تكلفة الحرب أزمة الاقتصاد السوداني - أبو ظبي مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - تخيلات التحولات الاقتصادية مايو ٢٠٢٣م.

١٤. د/ نورهان سعد أحمد - الصراع المسلح السوداني والعوامل والتداعيات والتحديات، الديموجرافيا العربية للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ٢٠٢٣م.

١٥. عبد القادر محمد على – الآثار الاقتصادية للاجئين السودانيين فى مصر - المركز العربي للأبحاث والدراسات.

١٦. خالد محمود – أزمة السودان والتأثير على دول الجوار –أكتوبر٢٠٢٤م.

١٧. د/ هايدي الشافعي – الاستثمارات المشتركة بين مصر والسودان ٢٠٢٣م.

١٨. رضوى محمد - ما هي الانعكاسات الاقتصادية اللازمة للاجئين على الدول المستقبلية؟ - القاهرة الإخبارية - تاريخ النشر (٩ مايو ٢٠٢٤م).

١٩. بثينة فرج - العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري - تاريخ النشر (٢٢ نوفمر٢٠٢٠م).

٢٠. د/ منى صالح - نحو إستراتيجية لإعادة الإعمار وتنمية المدن التاريخية المدمرة فى مناطق الصراع العربي – المؤتمر الإقليمي العربي لإعادة الإعمار بالإمكانيات الذاتية للمناطق المدمرة - جامعة الدول العربية.

٢١. عبد الجليل حسين مصطفى -إدارة الكوارث وإعادة الإعمار بفعل الكوارث - جامعه القاهرة ٢٠٠٧.م.

٢٢. فريد عاطف - عضو الاتحاد الدولي لرجال الأعمال والمستثمرين العرب بالخارج، أبريل ٢٠٢٥ م.

٣٢. تقرير الاتحاد الإفريقي – توقيع السياسات.

٢٤. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالسودان.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Jean Saimon Dictonnaire de droitin ternational Public Unversite franco phone bruylant bruxelles,2001.

2- Delbez Louis les Principes du droit international public troisieme edition 1964 pso4.

3- Besmik Pula, The UN Kosova Administering Democr tizaTion, Under Standing The War in Kosovo, Editor Central European university Landon2003ppl95/96.

4- united nations office for the coordination of humanitarian affairs un ocHAopcit.

5- Egypt Business Directory 5ways The Conflict in sudan Can Affect Egypt Economy 24-4-2023.

6- Bettye Stroud, Virginia, Schomp TheRecon Struction Era"Joyce Stanton China 2007.

7- Benne tt,Leronea Forced in to Glory.

Abraham Lincoln s White Drem"Chlcago Johnson Publishing Co1999.

8- Paul collier post conflict Recovery How Should Policies be Aistinctive? Centre for 1ne study of African Economies Department Of Economic ox for al University May 2007.

9- Barnett, Michael; Kim, Hungoon; Donnell, Madalene; Sitea, Laura., "Peacebuilding: What Is in a Neame ?". Global Governance 13: 35–58, 2007.

10- Helsloot and A. Ruitenberg., " Response to Disaster: a survey of literature and some partical Implications"., Journal of contingencies and crisis Management, vol 12 , No. 3 -sep. (2004)

المواقع الإليكترونية:

- تقرير الاتحاد الإفريقي "توقيع سياسات الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات - المجلس التنفيذي – الدورة العادية التاسعة، ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ م - بانجول جامبيا.
- لواء / خيرت بركات – الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
- المركز الإحصائي للدراسات بالسودان.
- تقرير الأمم المتحدة وما أعلنه المفوض السامي للأمم المتحدة والمراكز الإحصائية والسياسية.
- https//www.un.org -
- تقرير التعاون الاقتصادي، تكلفة المواطن اللاجئ للدولة.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يوضح معدل التضخم فى مصر، ديسمبر٢٠٢٣م.
- اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء مع نظيره وزير الخارجية السوداني لبحث دور مصر فى إعادة الإعمار ٢٠٢٥م.
- https//newsroom.info -
- المركز المصري للدراسات الإستراتيجية.
- https//ecss.com.eg -
- مركز رع للدراسات الإستراتيجية.
- https//marsad.ecss.com.eg -